قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الاحتوائي

في مصر خلال الفترة من 2023/1991

Measuring the Impact of Foreign Direct Investment on Inclusive Economic Growth in Egypt during the Period 1991–2023

أحلام مرسي محمد السنطاوى
مدرس بقسم الأقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة جامعة المنوفية
الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة ولاسيما التنمية الصناعية
إضافة الى الاهتمام بقضايا البيئة.
ahlammorsy2000@yahoo.com

يونيو2025

ملخص :
نظـراً لأهميـة الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر لسـد فجـوة المـوارد المحليـة ولاسـيما فـي ظـل تفـاقم المديونيـة الخارجيـة، وفـى ضـوء اخـتلاف الآراء حـول اثـر الاسـتثمار الأجنبـي علـى النمـو الاقتصـادي الاحتـوائي، فهنـاك مـن يـرى ان للاسـتثمار الأجنبـي اثـر إيجـابي علـى النمـو الاقتصـادي الاحتـوائي، أمـا انصـار نظريـة التبعيـة فيـرون ان للاسـتثمار الأجنبـي اثـر سـلبى علـى النمـو الاقتصـادي الاحتـوائي إضـافة الـى التبعيـة الاقتصـادية والسياسـية ، وفـى إطـار ذلـك تـم دراسـة وتحليـل كـل مـن الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر والنمـو الاقتصـادي الاحتـوائي فـي مصـر، وقيـاس اثـر الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر علـى النمـو الاحتـوائي خـلال الفتـرة مـن 1991 -2023) باسـتخدام مؤشـر مركـب مكـون مـن احـدى عشـر مؤشـر للنمـو الاحتـوائي وفـق مـنهج بنـك التنميـة الأسـيوي. لتحديـد الاثـر الفعلـي للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر علـى النمـو الاحتـوائي فـي مصر هل هو سلبى ام إيجابي؟.
وتوصـلت الدراسـة الـى ان للاسـتثمار الأجنبـي اثـر إيجـابي علـى النمـو الاحتـوائي قـدر بـ 0.094، وان لكـل مـن إجمـالي تكـوين رأس المـال بفتـرة ابطـاء واحـدة (% النمـو السـنوي)، التجـارة (% مـن إجمـالي النـاتج المحلـي) بفترتـي ابطـاء اثـر معنـوي إيجـابي علـى النمـو الاقتصـادي الاحتـوائي بمقـدار (2.8، 1.8) علـى التـوالي، وان لكـل مـن النمـو السـكاني بفتـرة ابطـاء و التضـخم بفترتـي إبطـاء اثـر سـلبى علـى النمـو الاحتـوائي (0.36 ،219.6).
الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي- الاحتوائي- الاستثمار الأجنبي.

Measuring the Impact of Foreign Direct Investment on Inclusive Economic Growth in Egypt during the Period 1991–2023

Abstract:
Given the importance of foreign direct investment (FDI) in bridging the domestic resource gap, especially in light of the worsening external debt, and given the differing opinions regarding the impact of FDI on inclusive economic growth, some believe that FDI has a positive impact on inclusive economic growth, while proponents of the dependency theory believe that FDI has a negative impact on inclusive economic growth, in addition to economic and political dependency. Within this framework, both FDI and inclusive economic growth in Egypt were studied and analyzed, and the impact of FDI on inclusive growth was measured during the period 1991-2023 using a composite index consisting of eleven inclusive growth indicators, according to the Asian Development Bank's methodology. This study aims to determine the actual impact of FDI on inclusive growth in Egypt, whether it is negative or positive.?
The study concluded that foreign investment has a positive impact on inclusive growth estimated at 0.094, and that each of the total capital formation with one lag period (annual growth percentage), trade (% of GDP) with two lag periods has a significant positive impact on inclusive economic growth by (1.8,2.8) respectively, and that each of the population growth with one lag period and inflation with two lag periods has a negative impact on inclusive growth (0.36 , 219.6).

Keywords: inclusive - economic growth - foreign investment.

مقدمة:

أفرزت تجارب التنمية عبر العقود الاخيرة العديد من القواسم المشتركة التي تتمحور في معظمها حول الانسان صانع التنمية وهدفها الرئيسي، ولعل ابرز هذه القواسم أهمية المشاركة والتمكين والحريات والحوكمة، وفى إطار ذلك تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) تحقيق ثمانية أهداف استراتيجية للتنمية الاقتصادية حتى عام 2030، لعل اهمها استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، وتحقيق مستوى معيشة افضل للمواطنين، **وتحقيق نمو اقتصادي احتوائي ومستدام**.

ويؤكد النمو الاقتصادي الاحتوائي على فكرة أن مستقبل الناس ينبغي أن تحدده مواهبهم وجهودهم، وألا يكون محددا مسبقا بخلفيتهم، أي يركز على خلق فرص متكافئة ومشاركة عادلة في النتائج. ويتوخى هذا المنهج مجتمعا يعتمد فيه النجاح على الجدارة والقدرة وليس على ظروف النشأة.

ورغم ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي في مصر عام 2022 الى 6.5% تقريباَ، فإن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم المساواة يشكك في قدرة مصر على المضي في اتجاه تحقيق النمو الاحتوائي (وفقاَ وبيانات البنك الدولي)[1]. هذا في ظل فجوة الموارد المحلية وتزايد الدين العام الخارجي والمحلى وتعويل مصر على الاستثمار الأجنبي المباشر لسد هذه الفجوة، ومنحه العديد من التيسيرات ولاسيما بعد تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي عام 1991.

وفى إطار اختلاف الآراء حول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي، ففي النظرية الكلاسيكية الجديدة للنمو الاقتصادي: يعتبر (R. Solow ,1956)،(Rostow ,1956) الاستثمار الأجنبي المباشر عامل نمو مهم للدول النامية، وفى نموذج روستو يُقدَّم الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لرأس المال ونقل التكنولوجي إلى الدول النامية، وهو أمر ضروري للتحول الاقتصادي، وايضاَ مفهوم "مسار تطوير الاستثمار" لـ (IDP) (Dunning, J., 1981) حيث يربط هذا المفهوم بوضوح بين مستوى التنمية الاقتصادية ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة، حيث يطرح هذا المفهوم فرضية حول العلاقة الطردية بين مستوى تنمية الدولة الذي يحدده مؤشر الناتج

[1] حيث ارتفع مؤشر الفقر الى 1.5% من السكان بعد ان انخفض الى 0.9% عام 2012، كما انخفض معدل التشغيل الى 39.7% من اجمالى السكان (15 عام فأكثر) بعد ان بلغ 45% عام 2010.

المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو متغيرات أخرى وموقفها الاستثماري الدولي، والذى يعني تراكمً صافي الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن ناحية أخرى، يجادل باحثو نظرية التبعية بأن الشركات عبر الوطنية (TNC) يمكن أن تمنع التنمية الاقتصادية من خلال إزاحة رواد الأعمال المحليين، وتدهور توزيع الدخل، ، وإعادة الأرباح الى الدولة الام ومن ثم تقليل إعادة الاستثمار، وإدخال أنماط استهلاك غير مناسبة في البلدان المضيفة وأخيراَ تقليل رفاهية الافراد.

وفى اطار ما سبق ومحدودية الدراسات حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاحتوائي تتضح أهمية بحث وتحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الاحتوائي للإجابة على التساؤل التالي:

هل للاستثمار الأجنبي المباشر اثر ايجابى على النمو الاحتوائي في مصر؟ وماهي قوة هذا الاثر؟

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في انه رغم فتح الاقتصاد المصري للاستثمار الأجنبي المباشر منذ تبنى مصر لسياسة الانفتاح في السبعينات، وتأكيد هذا المنهج مع تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي عام 1991، ولازال اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وحديثاَ النمو الاقتصادي الاحتوائي موضع جدل. فدائماَ يطرح تساؤل: هل لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر اثر إيجابي على التنمية الاقتصادية المستدامة، أم أنه يفاقم من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي؟

وعليه تتلخص مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤل التالي:

هل للاستثمار الأجنبي المباشر اثر ايجابى على النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر؟ وان كان له اثر هل إيجابي ما قوة هذا الاثر؟ وما هي أهم المتغيرات الحاكمة لهذا الاثر؟

فرضية الدراسة:

في ضوء النظرية الاقتصادية من حتمية زيادة الاستثمار لتحقيق تنمية اقتصادية ومن ثم نمو اقتصادي، وفى اطار الاختلاف في الدراسات التطبيقية حول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة تتلخص فرضية البحث في الفرض التالي:

- **يوجد اثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاحتوائي في مصر.**

أهمية الدراسة:

- تأتى اهمية الدراسة من اهمية تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030 والتسريع بتحقيق نمو احتوائي أي مشاركة كل طوائف المجتمع لتحقيق هذا الهدف وايضا الاستفادة العادلة من ثماره (زيادة معدل نمو الناتج زيادة حقيقية، زيادة نصيب الفرد من الناتج، الحد من عدم المساواة، الحد من مستوى التضخم، رفع مستوى التشغيل أي الحد من البطالة، زيادة استفادة الافراد من الخدمات العامة (صحة – تعليم –نقل –رعاية اجتماعية.....الخ)، الحفاظ على البيئة، ومن ثم رفع مستوى الرفاه للأفراد)، ولا يتحقق ذلك الا بزيادة الاستثمار المحلى والأجنبي وبالتالي برزت اهمية تحليل تطور واثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاحتوائي في مصر.

- بعد مضى اكثر من اربعون عاماً على فتح الاقتصاد المصري للاستثمار الأجنبي المباشر، وفى اطار الاختلاف حول اثره على الاقتصاديات المضيفة بات من الضروري قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مصر اقتصادياً واجتماعياً وبيئيا وسياسياً.

- تكتسب الدراسة أهمية عملية من خلال اتاحة نتائج الفترة السابقة بشأن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المصري لصناع القرار بمصر، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المستقبلية التي قد تسهم في تحسين أداء الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة والنمو الاحتوائي وهو احد اهداف روية مصر 2030.

حدود الدراسة ومنهجية البحث:

أهداف الدراسة:

- الالمام بنتائج الدراسات السابقة في موضوع البحث وتحديد الفجوة البحثية تحديد دقيق.
- التحديد الدقيق لمفهوم النمو الاقتصادي الاحتوائي، وعرض اهم مؤشرات النمو الاحتوائي الاقتصادي التي اقرتها المنظمات الدولية والالمام بأهم مؤشراته المتفق عليها.

- تحليل العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض مؤشرات النمو الاحتوائي في مصر في ضوء المؤشرات المتفق عليها من قبل المنظمات الدولية.
- دراسة تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر، وقياس اثره على النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر خلال فترة الدراسة.

ولتحقيق ما سبق يتضمن البحث المقدمة (شملت مشكلة البحث وأهدافه وأهميته ومنهجية البحث ومصادر البيانات وحدود البحث) إضافة الى اقسام أخرى على النحو التالي:

أولاَ: الدراسات السابقة.

ثانياَ: مفهوم النمو الاقتصادي الاحتوائي.

ثالثاَ: مؤشرات النمو الاقتصادي الاحتوائي.

رابعا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر خلال الفترة من1991-2023.

خامساَ: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر خلال الفترة من1991-2023

سادساَ : خاتمة البحث وتشمل نتائج وتوصيات البحث والبحوث المستقبلية.

أولاَ: الدراسات السابقة:

تعرضت العديد من الدراسات الى مفهوم وأهمية ومحددات النمو الاقتصادي الاحتوائي، وسوف يتم عرض الدراسات وفق منهجية البحث وهدفه مع مراعاة التتابع التاريخي، وسيتم عرض الدراسات على النحو التالي: أولاَ الدراسات التي تعرضت للأدبيات ثم مفهوم ومحددات النمو الاحتوائي، يلى ذلك عرض الدراسات التي اهتمت بقياس النمو الاحتوائي التطبيقية (على دول متعددة) واخيراً البحوث المطبقة على مصر، وذلك على النحو التالي:

- كانت اهمها دراسة البنك الدولي **World Bank, (2009)** حيث تم تحليل الأدبيات التي تناولت تعريفات النمو الاقتصادي الاحتوائي، وتوصلت الدراسة إلى أن الحد من انتشار الفقر في المجتمع بشكل سريع ومستدام، يتطلب تحقيق نمو اقتصادي احتواني وذلك عن طريق تحقيق نمو سريع ومستدام على المدى الطويل، وقاعدة عريضة من النمو في

كافة القطاعات، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي الاحتوائي يشمل كل من نمط النمو وتوزيعه والمرتبطين مع بعضهما ويجب معالجتهما معا.

- قامت دراسة **Raniere.R, & Ramos. R,(2013)** بتوضيح كيف تطور مفهوم النمو الشامل بمرور الوقت، وكيف حدث تحول في الفكر التنموي بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تتابعت من تحقيق نمو سريع وزيادة في معدلات التصنيع كوسيلة أكثر فعالية لتحسين مستوى معيشة الفقراء في المجتمع عن طريق التنمية وصولاً إلى الحديث والنقاش حول النمو الاقتصادي الاحتوائي اليوم.

- دراسة لـ **Isaac K. Ofori & et all, (2023)** ساهمت هذه الدراسة في أدبيات الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال دراسة ثلاث قضايا مهمة. أولاً: تدرس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والحرية الاقتصادية على النمو الأخضر الاحتوائى(IGG) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA). ثانيًا: تبحث فيما إذا كانت الحرية الاقتصادية تتفاعل مع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الأخضر الاحتوائي الاحتوائي (IGG). ثالثًا: تحديد الحد الأدنى للعتبات المطلوبة للحرية الاقتصادية للتسبب في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو الأخضر الاحتوائي (IGG). وتستند النتائج إلى بيانات كلية لعشرين دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. اظهرت الأدلة المستندة إلى الانحدار الانى أن الاستثمار الأجنبي المباشر دون قيد أو شرط ليس ذا دلالة إحصائية لتعزيز النمو الأخضر الاحتوائي (IGG)، ثانيًا: استنتجت الدراسة أن البنية الاقتصادية "غير الحرة في الغالب" في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تلزم الاستثمار الأجنبي المباشر بخفض النمو الأخضر الاحتوائي (IGG)، ثالثًا: كما تكشف نتائج انحدار العتبة لدينا أن الحد الأدنى المطلوب للحرية الاقتصادية للتسبب في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو الأخضر الاحتوائي (IGG) هو 66.2٪. كما تسلط الدراسة الضوء على الاستثمارات الضرورية للبنية الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء لتشكيل تآزرات ذات صلة مع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- حددت دراسة **Mckinley, T. (2010)** مؤشر نمو احتوائي مركب على مستوى الدولة لقياس المساهمة في النمو الاقتصادي الاحتوائي. وتشير المؤشرات إلى النمو، والعمالة والإنتاجية، والبنية التحتية الاقتصادية، فقر الدخل والمساواة (بما في ذلك النوع

الاجتماعي)، أبعاد القدرات البشرية للشمول، وأبعاد الحماية الاجتماعية للشمول. وطبقت المنهجية بعد ذلك في تحليل دراسات الحالة لكل من بنغلاديش، وكمبوديا، والهند، وإندونيسيا، والفلبين، وأوزبكستان. وتُعدّ هذه الورقة جزءًا من عمل بنك التنمية الآسيوي على تفعيل النمو الاحتوائي.

- أما دراسة **(Klasen, S. (2010** أوضحت أن النمو الاقتصادي الاحتوائي يجب أن يقاس بالتطبيق العملي والاستمرارية في نفس الوقت، واوضحت أن النمو السريع ضروري للحد من الفقر ولكن يجب أن يكون النمو مستدام على المدى الطويل، وأوضحت أن النمو الاحتوائي يزيد بشكل كبير من الفرص مثل التعليم والصحة والنقل والاتصالات والتغذية المرافق العامة للشريحة المعدمة في المجتمع.

- ودراسة **Abou Ali,S., Et al., (2013)** قامت بقياس النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠١١) باستخدام دالة الفرص الاجتماعية، وقامت ببناء مؤشر مركب (من صفر إلى ١٠) ، وهذا المؤشر يعطى بعدى النمو الاقتصادي الاحتوائي وهما تحقيق النمو المستدام في المجتمع الذي يولد الفرص الاقتصادية وضمان وصول هذه الفرض إلى جميع المواطنين والاستفادة من ثمارها، وحددت مكونات النمو الاقتصادي الاحتوائي في البنية الاساسية– العمالة– والعدالة في توزيع الدخل– والقدرات البشرية– وأخيرا الحماية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر كان مرضيا عند حوالي ٥.٥ نقطة خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١١) وأن النمو يكون احتوائياً في الدولة عندما ترتفع دالة الفرص الاجتماعية، حيث تعطي هذه الدالة وزنا أكبر للفقراء في المجتمع.

- دراسة **Anand.R & et al., (2013)** قاموا بتقدير مقياسًا موحدًا للنمو الاحتوائي للأسواق الناشئة من خلال دمج أداء نموها الاقتصادي ونتائج توزيع الدخل، باستخدام بيانات تمتد لثلاثة عقود. وتم تطبيق مفهوم الاقتصاد الجزئي لدالة الحراك الاجتماعي على المستوى الاقتصادي الكلي في الدراسة لقياس النمو الأقرب إلى التعريف المطلق للنمو المراعي للفقراء. مكنهم هذا المقياس الديناميكي بالتركيز على عدم المساواة، بالإضافة إلى التمييز بين البلدان التي كان فيها نمو دخل الفرد متماثلًا في أعلى وأسفل هرم الدخل، وتشير النتائج إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي– ورأس المال البشري– والتغييرات الهيكلية تشكل أسس لتحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي. وقد يكون دور

العولمة إيجابيا أيضا، حيث يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على تعزيز الشمول، في حين لا يكون للتعميق المالي والتغير التكنولوجي أي تأثير ملموس.

- أما دراسة **Khan.A, & et., (2016)** فكان الهدف الأساسي لها قياس النمو الاقتصادي الاحتوائي أولاً ثم فحص محدداته تجريبياً. تم استخدام المنهجية التي طورها بنك التنمية الآسيوي باستخدام ARDL وتبين أن استقرار الاقتصاد الكلي والتعميق المالي الاجتماعي عاملان باستخدام أوزان ودرجات مؤشرات مختلفة. وتم استخدام مقياس موحد للنمو الاحتوائي، والذي يدمج النمو وعدم المساواة وإمكانية الوصول للفرص والحوكمة في مقياس واحد. تُظهر النتائج أن باكستان تتمتع بمستوى أداء مُرضٍ فيما يتعلق بأدائها في مجال شمولية النمو.

- ودراسة(**Oluseye and et al., (2017** قامت بتحديد محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي في نيجيريا، وتوصلت إلى أن هناك علاقة سلبية بين نفقات التعليم والاستهلاك الحكومي والنمو الاقتصادي الاحتوائي في الأجل القصير والطويل، وأن هناك تأثير إيجابي للتضخم ومعدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي الاحتوائي في المدى القصير، ولكن التأثير سلبي على المدى الطويل، واخيرا توصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي في المدى القصير، ولكن التأثير موجب في المدى الطويل على النمو الاقتصادي الاحتوائي.

- دراسة Yao.Y., (2021) يتناول هذا البحث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في بلدان مختارة من أمريكا اللاتينية وآسيا، من خلال عوامل مثل التكنولوجيا ونقل المعرفة والانفتاح التجاري. اظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على النمو الاقتصادي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتشير النتائج أيضًا إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يعتمد على قدرة الدولة على استيعاب تلك التكنولوجيا أو المعرفة الجديدة الواردة بناءً على مستوى رأس المال البشري لديها.

- دراسة Kang.H, & et al., (2021) في هذا البحث تم دراسة الظروف التي يمكن أن يؤدي فيها الاستثمار الأجنبي المباشر بفعالية إلى النمو الاقتصادي الاحتوائي. من خلال تحليل البيانات السنوية لـ 68 دولة من عام 1990 إلى عام 2015، توصلت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له التأثير الأكثر إيجابية على النمو الاقتصادي

الاحتوائي عندما يكون هناك قطاع تصنيع كبير وقاعدة بنية تحتية متطورة في البلد المضيف. تؤكد هذه النتيجة على الأهمية الحاسمة للقدرة الاستيعابية للبلد المضيف، وأخيرا تلقي النتائج بظلال من الشك على استراتيجيات التنمية التي تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر كسياسة كافية للنمو الاحتوائي.

- دراسة Nkoro, E., & Uko, A., (2022) بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين تنمية القطاع المالي المحلي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الاحتوائي في نيجيريا خلال الفتر(1980–2020) باستخدام السلاسل الزمنية السنوية. وتوصلت الدراسة إلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر أظهر تأثيراً إيجابياً كبيرًا على النمو الاقتصادي الاحتوائي عندما وصل القطاع المالي المحلي إلى مستوى معين من التنمية، لكن الاستثمار الأجنبي المباشر وحده له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي الاحتوائي. وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر وحده لا يزيد بالضرورة من رفاهة الافراد إلا عندما يتم تحقيق حد أدنى معين من تنمية القطاع المالي. وهذا دليل على أن تنمية القطاع المالي المحلي شرط أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الشامل في نيجيريا. ولذلك توصي الدراسة بتوسيع نطاق تنمية القدرة الاستيعابية المحلية وتنمية القطاع المالي من خلال تعزيز الإصلاحات التي من شأنها أن تترجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو احتوائي.
- أما دراسة **Omar, (2018)** فقد قامت بقياس النمو الشامل في الاقتصاد المصري باستخدام دالة الفرص الاجتماعية خلال الفترة (٢٠٠١ –٢٠١٥) وتوصلت إلى أن النمو لم يكن نمو شامل خلال الفترة (٢٠٠٨ –٢٠١١) حيث عانى المواطنين من عدم التمتع والإحساس بالرفاهية ومن عدم العدالة في توزيع الدخل.
- دراسة **الخربوطلي ماجد، (2019)** استهدفت الدراسة تحليل أهم مؤشرات الأداء الأساسية التي تمثل ركائز لتحقيق النمو الاحتوائي في مصر، وانتهت إلى انه على الرغم من الاتجاه التصاعدي لمعدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال العقود الاخيرة، فقد اخفقت مؤشرات الأداء القومية الأساسية في اتجاه تحقيق نمو احتوائي، فقد ارتفعت نسبة الفقراء وعدم المساواة ولم تشهد معدلات التشغيل المنتج التحسن المرغوب فيه، أضافة إلى ذلك انخفاض الاستثمار العام في قطاعي التعليم والصحة. وقد اتفقت الدراسة مع ما توصلت إليه معظم الادبيات في أهمية استدامة النمو وزيادة رأس المال المادي والبشرى.

- كما استهدفت دراسة **Ahmed.R, Shehab.s., (2024)** تحليل مؤشرات ومحددات النمو الاقتصادي الاحتوائي القطاعي والإقليمي في مصر خلال الفترة 2007–2021، وتم استخدام المعايير والمؤشرات الإحصائية الوصفية، بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتقدير أهم محددات النمو الاحتوائي في مصر خلال فترة الدراسة. تبين من نتائج التحليل الإحصائي لأهم محددات النمو الاحتوائي في مصر باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد بالصورة اللوغاريتمية المزدوجة أن هناك علاقة طردية منطقية اقتصادياً بين البطالة وسعر الصرف وبين عدد الفقراء كمتغير تابع معبراً عن النمو الاقتصادي الاحتوائي.

من الدراسات السابقة يتضح أنه لازال تعريف ومحددات ومؤشرات النمو الاقتصادي الاحتوائي من المنظمات والمؤسسات الدولية والاكاديميين غير متفق عليهم، وفى ضوء ان الاستثمار (محلى ،اجنبي) هو المتغير الأساسي لتحقيق معدل نمو مرتفع، فهو محل بحث دائم ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الى الدول النامية والغير نامية بسبب اختلاف نتائج الدراسات الخاصة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والنمو الاقتصادي الاحتوائي والذى لازال محل جدل واسع، فهناك بعض الدراسات التي ثبت من خلالها وجود أثر إيجابي على النمو الاقتصادي الاحتوائي وهناك الدراسات التي ثبت من خلالها وجود أثر سلبى على النمو الاقتصادي الاحتوائي، كما توجد بعض الدراسات التي توصلت الى توافر مجموعة حاكمة من المتغيرات في الدولة المضيفة ليؤتي الاستثمار الأجنبي المباشر اثاره الايجابية الملموسة على النمو الاقتصادي الاحتوائي في الدولة المضيفة، مثل مستوى الاستقرار الاقتصادي والتشريعي، درجة تقدم القطاعات الانتاجية، الانفتاح التجاري والمالي، البنية الأساسية، رأس المال البشرى، قدرة الدولة على استيعاب التكنولوجيا..... وغيرها.

ومن هنا اتت اهمية بحث وتحليل اثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر.

ثانياَ: مفهوم النمو الاقتصادي الاحتوائي:

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادى الاحتوائي مفهوما حديثا نسبيا، حيث يؤرخ ظهوره لبداية الألفية الثالثة فى دارسة لـ (Kakwani.N, and Pernia.E, 2000) فى

إطار توظيفهم لهذا المفهوم لإيضاح محددات النمو الداعم للفقراء، وأعقب ذلك اهتمام شديد من قبل المنظمات والحكومات والأكاديميين بتعريف النمو الاحتوائى.

وقد ظهرت مفاهيم عديدة تصف طبيعة وعناصر ونمط النمو الاقتصادي الاحتوائي من قبل المنظمات والحكومات والأكاديميين، وبالرغم من التوافق على أهمية النمو الاقتصادي الاحتوائي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه بين الجهات المختلفة، حيثً يعتبر النمو الاقتصادي الاحتوائي معقدا ومتعدد الأبعاد، ومن ثم صعوبة تكوين مؤشرات محددة لتقييم مدى التقدم في تحقيق النمو الاحتوائي.

- فيعرف **البنك الدولي (2009),World bank** النمو الاقتصادي الاحتوائي "بأنه النمو الذي يحقق التوظيف المنتج بمعنى زيادة عدد الوظائف وزيادة الإنتاجية والدخول من الوظائف ونجد أن رؤية البنك الدولي تركز على النمو الاقتصادي الاحتوائي من أهميته في تحقيق أهداف الألفية الثالثة، وتحاول الخروج من آلية إعادة توزيع الدخل للتغلب على الفقر والتهميش الاجتماعي للدخول إلى آلية طويلة الأجل تركز على كيفية زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومشاركة جميع فئات أو طبقات المجتمع بها.
- في حين تعرفه **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2016)** بأنه "النمو الاقتصادي الذي يخلق الفرص لجميع شرائح السكان ويوزع أرباح الرخاء المتزايد، سواء من حيث القيمة النقدية أو غير النقدية بشكل عادل على المجتمع. أي إتاحة الفرصة لكل طوائف المجتمع للمشاركة في تحقيق النمو وايضا ضمان تقاسم فوائد النمو بطريقة أكثر إنصافا تؤدى إلى تحسين مستويات المعيشة.
- ويعرف **بنك التنمية الأسيوي** (ADB) النمو الاقتصادي الاحتوائي بأنه "النمو المُقترن بتكافؤ الفرص"، وله أبعاد اقتصادية واجتماعية ومؤسسية. ومن بين التوصيات الرئيسية الواردة في أدبيات بنك التنمية الآسيوي أن الجهود الرامية إلى تحقيق النمو الشامل والتنمية الشاملة ينبغي أن تنطوي على مجموعة من التدابير المعززة للنمو الاقتصادي الاحتوائي، وتشمل تعزيز النمو الاقتصادي الفعال والمستدام، ضمان تكافؤ الفرص السياسية، تعزيز القدرات، واخيراً توفير شبكات الأمان الاجتماعي. ولأهمية النمو الاحتوائي ترتكز استراتيجية التنمية القائمة على النمو الاحتوائي 2030 لبنك التنمية الأسيوي على محورين استراتيجيين متضافرين، أولًا: النمو المرتفع والمستدام سيخلق فرصًا اقتصادية ويوسعها، ثانيًا: توسيع نطاق الوصول إلى الفرص سيضمن مشاركة

أفراد المجتمع في النمو والاستفادة منه، فبدون الاهتمام والتخطيط المناسبين سيزداد صعوبة وصول النمو إلى الفقراء الذين لا يزالون مستبعدين بسبب الظروف وسوء الإدارة وغيرها من العوائق التي تعيق عمل السوق.

- وعرفه **بنك التنمية الإفريقي (AFDB, 2011)**، بأنه نمواً اقتصاديا يؤدي إلى وصول أوسع إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لعدد أكبر من الأشخاص أو المناطق أو البلدان مع حماية الفئات الضعيفة، وكل ذلك يتم في بيئة من العدالة والمساواة والتعددية السياسية.
- ولمدى أهمية النمو الاحتوائي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية **قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة** بتغيير اسم المركز الدولي للفقر– والذى يوجد مقره في البرازيل– إلى المركز الدولي لسياسات النمو الاحتوائي، ويعرف **(UNDP)** النمو الاحتوائي بالاعتماد على بعدين هما: عملية النمو وناتج النمو، فمن ناحية يؤكد على ان كل فرد يجب ان يشارك في عملية النمو سواء في صنع القرار أو المشاركة في تحقيق النمو ذاته، ومن ناحية أخرى يتضمن النمو الاحتوائي المشاركة في منافع النمو بعدالة.
- وأشار **مركز السياسات الدولية للنمو الشامل (IPC – IG,2013)** على أن النمو الاقتصادي الاحتوائي يركز على مدى المشاركة في تحقيق عوائد النمو وثماره، أي لابد أن يساهم الأفراد في تنمية ثروة الدولة، ويكون لهم رأى في توجيه هذه العملية.

إضافة الى تعريفات المؤسسات الرسمية للنمو الاحتوائي، قام عديد من الباحثين بتوضيح مفهوم النمو الاحتوائي على النحو التالي:

- عرفته دراسة **سليمان، (٢٠١٣)** بأنه النمو الذي يرتكز ويركز على قاعدة عريضة من المشاركين على مستوى كافة قطاعات الاقتصاد القومي، ويستغل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة.
- كما عرفته دراسة **Ali,I. Juzhong,Z, (2007)**، بأنه النمو الذى يستند إلى الفرص المتساوية والوصول المتساوي للنتائج ويزيد فرص حدوثها.
- بينما عرفته دراسة (**McKinley, T., (2010** بأنه النمو الذى يتعلق بالتنمية الاحتوائية التي تضم جميع فئات وقطاعات المجتمع.
- وعرفته دراسة (**Ali & Son, (2007** بأنه النمو الذي يزيد من الفرص الاجتماعية مع مراعاة متوسط الفرص المتاحة للسكان وكيفية توزيعها، كما يُحدد ثلاثة تدابير لتحقيق

النمو الاحتوائي: فرص العمل والإنتاجية، وتعزيز رأس المال البشري، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي.

- وذكرت دراسة **Klasen, S., (2010)** بأن عملية النمو لكي تكون احتوائية فإنها تتطلب مساهمة واسعة من القوى العاملة، كما يتضمن مفهوم عدم التمييز أي عدم حرمان أي فرد أو مجموعة من المشاركة في عملية النمو. أي أنه يتمثل في نمو غير تمييزي يمنح فرصًا متساوية وغير تمييزية للوصول إلى النمو، بالإضافة إلى نمو يقلل من الحرمان (أي يقلل من التفاوتات بين الفئات المحرومة)"

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن وضع تعريف عملي للنمو الاقتصادي الاحتوائي يعتمد على العناصر التالية:

- أن يكون لدى الحكومة أهداف أوسع من مجرد تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد، تتمثل في نمو مرتفع وفعال ومستدام لخلق فرص عمل منتجة، وإعداد كل الافراد للمشاركة في تحقيق هذا النمو ومن ثم المشاركة في ثماره تلقائياً.
- أن تترجم هذه الأهداف في صورة تحقيق مكاسب في التنمية البشرية وزيادة الرفاهة.
- ازالة كل العقبات التي تحول دون مشاركة كل افراد المجتمع في الفرص وثمارها، عن طريق عدم التمييز بالميلاد او الدين أو اللون، ومقاومة الفساد وسيادة القانون.
- أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم الجيد، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وارساء مبادئ الشفافية لإتاحة الفرص للجميع.
- توفير شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء المزمنين (الغير قادرين على العمل لأسباب صحية كالمرضى والعجزة واصحاب الهمم، وكبار السن .....وغيرهم)، والتخفيف من آثار صدمات سبل العيش المؤقتة.
- تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية المناخ، ومن ثم تحقيق النمو المستدام لكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ونخلص من ذلك إلى أن النمو الاقتصادي الاحتوائي هو **النمو الذي يشمل كافة طبقات المجتمع وقطاعات الاقتصاد مع مشاركة الغالبية من قوة العمل كمشاركين ومستفيدين، مع ضمان تحقيق المساواة وتحقيق مستوى الرفاهة العامة وتعزيز الأمان الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام لكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، مع التأكيد على ضمان حقوق الاجيال القادمة.**

ثالثاَ: مؤشرات النمو الاحتوائي:

توجد اجتهادات عديدة سواء من المؤسسات الدولية او الباحثين وغيرهم في طرح مؤشرات تقيس النمو الاقتصادي الاحتوائي في أي دولة، ورغم ذلك هناك اتفاق عام على ان مشاركة (ومساهمة) جميع أفراد المجتمع، مع التركيز بشكل خاص على رفع قدرة الفقراء والمحرومين على المشاركة في النمو (الجانب "غير التمييزي" للنمو) هو المعيار الأساسي للنمو الاقتصادي الاحتوائي.

- ووفقاَ **لبنك التنمية الآسيوي (ADB)** ومن خلال تعريفه للنمو الاحتوائي وضع مجموعة من المؤشرات لقياس النمو الاحتوائي تعتمد على اربع محاور اساسية يتفرع منها 27 مؤشر على النحو التالي:

1- نمو مرتفع وفعال ومستدام لخلق فرص عمل منتجة وفرص اقتصادية.
2- الإدماج الاجتماعي لضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية. من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى لعزيز القدرات البشرية.
3- شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء المزمنين والتخفيف من آثار صدمات سبل العيش المؤقتة.
4- الحوكمة الرشيدة والمؤسسات.

- **أما الاونكتاد** فيقيس النمو الاحتوائي من خلال مؤشر (IGI) عبر أربع فئات (تضم 27 مؤشر):

1- الفئة الأولى مستوى الاقتصاد، وتشمل الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، واستهلاك الطاقة، والتوظيف، والتجارة (باستخدام المؤشرات الاقتصادية التقليدية).
2- الفئة الثانية اختصت ظروف المعيشة، وتركز على الظروف الاجتماعية والصحية، بالإضافة إلى الخدمات اللوجستية والمالية (باستخدام مؤشرات مثل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، والالتحاق بالمدارس، وتغطية الخدمات الصحية الأساسية، ونسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المُدارة بأمان).
3- الفئة الثالثة مستوى المساواة، وتهدف إلى قياس المساواة باستخدام مؤشرات (مثل نسبة تركيز الدخل، والتكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، ونسبة توظيف الإناث إلى الذكور، والفرق في معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة، وغيرها).

4- تُركز الفئة الرابعة على البيئة، أي على حماية رأس المال الطبيعي وكثافة الطاقة باستخدام مؤشرات (مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وكفاءة استخدام المياه، ونسبة المناطق المحمية البرية).

- أما **بنك التنمية الأفريقي** فقد اعتمد على عشرة معايير اساسية(يتفرع منها 30 مؤشر فرعى) لقياس النمو الاحتوائي على النحو التالي:

1. النمو.
2. القوى العاملة والتوظيف.
3. الصحة والديموغرافيا.
4. التعليم.
5. شبكات الأمان الاجتماعي وتوزيعها.
6. التماسك الاجتماعي.
٧. النوع الاجتماعي.
٨. البيئة.
٩. الجوانب المكانية.
١٠. الحوكمة.

- واخيرا ركز **البنك الدولي** على مؤشرات النمو الاحتوائي وفقاً لمنظور للنمو الاحتوائي البنك الدولي على خمس مجموعات اساسية يتفرع منها مجموعة من المؤشرات الفرعية:

1- الأصول والفرص الاقتصادية من أراضي وتمويل وبنية تحتية ومايتيحه من فرص عمل واجور ومن ثم المشاركة في النمو وجنى ثماره.

2- الخدمات، والمعنى هنا قدرة الافراد في الوصول الى الخدمات التعليمية والصحة لتمكين الافراد من الوصول الى الفرص الاقتصادية.

3- المرونة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال إتاحة شبكات الامان الاجتماعي.

4- المرونة المالية.

5- المرونة البيئية.

مما سبق يتأكد ان مؤشرات النمو الاقتصادي الاحتوائي لازالت محل دراسة ولكل منظمة اجتهاداتها في هذا المجال، ولذلك سيتم دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاحتوائي **اعتماداً على مؤشر مركب يتكون من احد عشر مؤشر للنمو الاحتوائي وفقاً لمنهج بنك التنمية الأسيوي (ADB)**، تغطى هذه المؤشرات المحاور الاساسية للنمو الاقتصادي الاحتوائي على النحو التالي:

- لتقييم مدى تحقيق نمو مرتفع وفعال ومستدام لخلق فرص عمل منتجة وفرص اقتصادية (المحور الاول) تم الاعتماد على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)، إجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 عاماً فأكثر (%)،

المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1.90 دولار في اليوم للفرد(% من تعداد السكان)، واستهلاك الطاقة الكهربائية (متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بالكيلو وات ساعة).

- وتم اختيار كل من إجمالي الإنفاق العام على التعليم (% من الإنفاق الحكومي)، عدد الأطباء (لكل 1000 شخص)، عدد أسِرَّة المستشفيات (لكل 1000 شخص) كمؤشرات للأنفاق العام على الصحة، سبل الحصول على الكهرباء (% من تعداد السكان)، معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي)، نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (%) كمؤشرات للاحتواء الاجتماعي لضمان تكافؤ الفرص الاقتصادية من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى لتوسيع القدرات البشرية.

- واخيرا تم الاعتماد على الإعانات والتحويلات الأخرى (% من النفقات) للتعبير عن شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء المزمنين والتخفيف من آثار صدمات سبل العيش المؤقتة.

وتم استخدام الصيغة التالية لحساب المؤشر(الدليل الاسترشادى لبناء المؤشرات المركبة 2024):

$$CI_C = \sum_{q=1}^{n} (q_{(n-1)} - q_n)/(q_{n-1})$$

تتراوح قيمة المؤشر من (صفر :100)، إذا كانت القيمة صفر فهذا يعنى استقرار حالة الدولة عند مستوى النمو الاحتوائي دون تحقيق أي نمو أو تراجع في معدل النمو الاحتوائي، وكلما ارتفعت القيمة عن الصفر واقتربت من القيمة (100) كلما دل ذلك على تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاحتوائي، واخيراً اذا كانت قيمة المؤشر اقل من الصفر(قيم سالبة) يدل ذلك على عدم تحقق نمو احتوائي في هذه الدولة، الاحتباس في الحلقة المفرغة للفقر.

رابعاَ: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر ومؤشرات النمو الاحتوائي في خلال الفترة من (2023/1991):

1-تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتضمن تحليلات النمو الاحتوائي تحليلًا للخلفية، بما في ذلك فهم العوامل الرئيسية التي تفسر اتجاهات النمو والحد من الفقر في الفترة السابقة، لرصد التحديات والفرص الرئيسية الممكنة، ومن ثم رسم السياسات في ضوء ذلك لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص بهدف زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي في إطار عدالة التوزيع، ومن ثم الحد من الفقر مع ضمان تساوى الفرص امام الجميع، ولذلك وفي ظل اختلاف الآراء حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر[2] علي النمو الاحتوائي في الدول النامية ومنها مصر، فإن سلمنا بأن من الممكن ان يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر نتائج إنمائية إيجابية ملموسة، إلا أنه يجب التأكيد على أن هذه النتيجة ليست الهدف الرئيسي للشركات الخاصة متعددة الجنسيات التي تُسيطر على الغالبية العظمى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسعى هذه الشركات إلى استثمارات استراتيجية تُعزز تنافسيتها وربحيتها عالميًا.

لذا ينبغي التدقيق وبحث وتحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر واثره على النمو الاحتوائي (باستخدام بعض مؤشرات النمو الاحتوائي والمؤشر المركب للنمو الاحتوائي) خلال الفترة من 1991/ 2023، لتحديد إن كان داعم أم معوق للنمو الاحتوائي نظراَ لأهميته في تعزيز التنمية الاقتصادية وفقاَ ومبادئ النظرية الاقتصادية، ونظرا لاستمرار وتزايد فجوة الموارد المحلية واهميته للحد من هذه الفجوة. وذلك لرصد اثره على النمو الاحتوائي في الفترة السابقة واستخلاص بعض النتائج التي قد تهم متخذي القرار لتحقيق الاهداف السابق ذكرها للنمو الاقتصادي الاحتوائي ومعالجة العقبات التي قد تحول دون ذلك ورصد ما هو متاح من فرص.

والجدول رقم (1) يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض مؤشرات النمو الاقتصادي الاحتوائي.

---

[2] يوجد اتفاق عام على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، فقد عرفه البنك الدولي بكونه فئة من الاستثمار عبر الحدود يرتبط بمقيم في اقتصاد ما له سيطرة أو درجة كبيرة من التأثير على إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. بملكية 10 % أو أكثر من الأسهم العادية ، أما هيئة الأمم المتحدة والتنمية UNICTAD فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة عادة ما تكون طويلة المدى حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمة للمستثمر الأجنبي (وذلك في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها ، وحسب منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية OCDE فإن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن فئة من الاستثمارات عبر الحدود التي يقوم بها الكيان المقيم في اقتصاد ما ("المستثمر المباشر") بهدف تأسيس "مصلحة دائمة" في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر.

تشير بيانات الجدول رقم (1) الى تذبذبت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي خلال فترة الدراسة. ويشير الاتجاه العام لمعدل التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج إلي الارتفاع عبر الزمن بصفة عامة خلال فترة الدراسة باستثناء بعض الفترات، وهو ما يتضح بدراسته عبر الفترات التالية:

الفترة من1990–2004:

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج إلي 1.02% في المتوسط خلال الفترة من 1990–2004 باستثناء عام 1994، رغم صدور القانون رقم 32 لسنة 1977 الذي أتاح للاستثمار العربي والأجنبي المزايا الممنوحة للاستثمار المحلي، ثم صدر في عام 1989 القانون رقم 230 لسنة 1989 مضيفا بعض الحوافز والأنشطة إلى القانون السابق، ثم صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 باعتباره القانون الموحد للاستثمار في مصر. وتلا ذلك صدور عدد من القرارات المكملة والتي استهدفت بصورة أساسية إضافة أنشطة ومجالات إلى المجالات المتمتعة بضمانات وحوافز القانون السابق.

هذا وقد ترجع القفزة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1994 الى القفزة في قيمة الدولار حيث زادت قيمته الى الضعف (من 1.50 خلال عام 1992 الى 3.33 عام 1993) وبالتالي فالقفزة اسمية وليست حقيقية.

الفترة من2005–2014:

أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في التزايد منذ عام 2005 واستمر في التزايد حيث بلغ أقصي قيمة له عام 2006 حيث بلغت نسبته 9% تقريباً وهذه اعلى نسبة تحققت خلال مدة البحث، ويرجع ذلك الى القفزة في سعر الدولار (في 2004 ليسجل 4.60 جنيهًا، وفي 2005 ارتفع سعر الدولار مرتين، الأولى في بداية العام وسجل خلالها 5 جنيهات للدولار، والثانية نهاية العام وارتفع 15% ليسجل 5.75 جنيهًا للدولار) علماً بأنه لم يتم تعديل قوانين الاستثمار عن ذي قبل او منح مزايا جديدة، ثم أخذ في الانخفاض متأثرا بالأزمة المالية العالمية عام 2008 إلي أن بلغ قيمة سالبة عام 2011 نظراً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي قبل وإبان ثورة 2011 .

ثم اخذ في التزايد المحدود بعد عام 2011 نظراً لعدم الاستقرار السياسي والأمني بالبلاد ولا سيما قبل احداث 2013 وما بعدها، ويرجع ذلك التزايد المحدود (فلم تتعدى نسبة الاستثمار

الأجنبي المباشر اكثر من 1.5% من 2012حتى عام 2014) الى ارتفاع سعر الدولار الى 13.6جنيه عام 2012 مقابل6.2 جنيه عام 2011.

جدول رقم (1)

الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض مؤشرات النمو الاحتوائي خلال الفترة من(2023/1991)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	معدل نمو نصيب الفرد من اجمالى الناتج المحلى (بالاسعار الثابتة)	اجمالى نسبة عدد التشغيل الى اجمالى عدد السكان 15عام فأكثر (%)	المؤشر العددى للفقر مقارنة بخط فقر 1.90 دولار للفرد فى اليوم	مؤشر النمو الاحتوائى المركب
1991	0.68	1.13	-0.02	42.3	5.20	-17.1
1992	1.10	4.47	0.02	43.0		-24.3
1993	1.06	2.90	0.01	42.7		-30.5
1994	2.42	3.97	0.02	43.5		8.2
1995	0.99	4.64	0.02	42.6		-39.3
1996	0.94	4.99	0.03	43.0	2.00	-7.2
1997	1.14	5.49	0.03	42.7		-22.4
1998	1.27	5.58	0.03	42.3		-50.2
1999	1.17	6.05	0.04	43.7	2.00	12.7
2000	1.24	6.37	0.04	42.1		-47.8
2001	0.53	3.54	0.01	40.8		-54.6
2002	0.76	2.39	0.00	38.9		-62.4
2003	0.30	3.19	0.01	39.3		18.7
2004	1.59	4.09	0.02	40.4	3.10	7.4
2005	6.00	4.47	0.02	40.9		-6.2
2006	9.35	6.84	0.05	42.0		18.4
2007	8.88	7.09	0.05	43.7		14.4
2008	5.83	7.16	0.05	43.5	2.90	-20.6
2009	3.55	4.67	0.03	43.5		-16.3
2010	2.92	5.15	0.03	45.0	1.00	64.0
2011	-0.20	1.76	0.00	43.0		-71.7
2012	1.00	2.23	0.00	42.4	0.90	-36.5
2013	1.45	2.19	0.00	42.1		16.6
2014	1.51	2.92	0.01	41.8		-65.7
2015	2.10	4.37	0.02	40.8	0.90	-23.5
2016	2.44	4.35	0.02	40.8		-25.3
2017	2.98	4.18	0.02	39.7	2.50	-41.2
2018	3.10	5.33	0.03	39.0		-12.7
2019	2.83	5.55	0.04	38.9	1.50	-19.7
2020	1.52	3.55	0.02	38.3		-23.4
2021	1.21	3.29	0.02	39.8		-1.7
2022	2.39	6.59	0.05	39.7		-3.6
2023	2.48	3.76	0.02	39.7		-38.5
متوسط نمو الفترة	**2.32**	**4.37**	**0.02**	**41.58**		**-18.24**

المصدر:- البيانات من WBI متاحة على data.albankaldawli.org

- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، ومؤشر النمو الاحتوائي المركب حسبت بمعرفة الباحث من بيانات من WBI متاحة على data.albankaldawli.org

الفترة من 2015- حتى2023:

بعد استقرار الاوضاع عام 2015، وانعقاد مؤتمر شرم الشيخ 2015 وصدور قانون الاستثمار رقم 17 لسنة 2015، والمميزات التي منحها القانون، ومنها حق المشروعات الاستثمارية في استيراد ما تحتاج إليه دون الحاجة لقيدها في سجل المستوردين، وعدم جواز تأميم الشركات أو فرض الحراسة أو الحجز الإداري على الشركات إلا بأمر أو حكم قضائي ولا يجوز نزع الملكية إلا للمنفعة العامة، وتحيد قيمة التعويض العادل بأنه (ما يعادل القيمة للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل يدفع مقدما يعادل القيمة الاقتصادية للمال المنزوع ملكيته في اليوم السابق على صدور القرار)، علاوة على إلزام الهيئة العامة للاستثمار بتوفير البيانات والإحصائيات والمعلومات لتيسير مزاولة المشروع الاستثماري لنشاطه، وقيام الهيئة العامة للاستثمار بإنشاء قاعدة بيانات كاملة بخرائط تفصيلية على مستوى الجمهورية. كان لذلك اثره في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 2015 وحتى 2023 ولكن لم يصل الى نسبته عام 2006 (9.3% من أجمالي الناتج المحلى الإجمالي) فقد كانت اقصى نسبة له 3.1% من إجمالي الناتج المحلى عام 2018، هذا ويرجع الانخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عامي 2020، 2021 الى الاثار الاقتصادية والاجتماعية لكوفيد19.

نستخلص مما سبق أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تدنيه بالنسبة للناتج فقد اتسم بالتذبذب صعوداً وهبوطاً خلال فترة الدراسة، وارتباطه القوي بالتغيرات في سعر الصرف والاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما لا يحقق نمو مستقر ومستدام.

2-الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض مؤشرات النمو الاحتوائي:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلى الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج:**

يتضح من الجدول رقم (1) تزايد الاتجاه العام لإجمالي الناتج المحلى بصفة عامة خلال فترة الدراسة، بمعدل 4.4% في المتوسط. وبلغت أعلي قيمة له خلال الفترة من 2006-2009 حيث بلغ اعلى معدل نمو عام 2008 (7.16%) بعد انخفاض معدل نمو أجمالي الناتج المحلى الإجمالي خلال اعوام (2003،2001،2002)، وأيضا عاد اتجاه النمو الى الانخفاض منذ عام 2011 وحتى عام 2014 بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وانخفاض الاداء في كل المؤسسات الانتاجية في مصر في

هذه الفترة حيث بلغ ادنى نسبة له عام 2011 (1.7%)، ثم اخذ في التزايد مرة اخرى منذ عام 2015 وحتى عام 2023 حيث بلغ 6.6% تقريباً عام 2022 باستثناء عامي 2021،2020 بسبب ازمة كوفيد 2019.

مما سبق وبمقارنة التطور في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو اجمالي الناتج المحلى نستنتج **وجود علاقة ايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج بفترة ابطاء عام** وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ويوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (1)

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلى الإجمالي

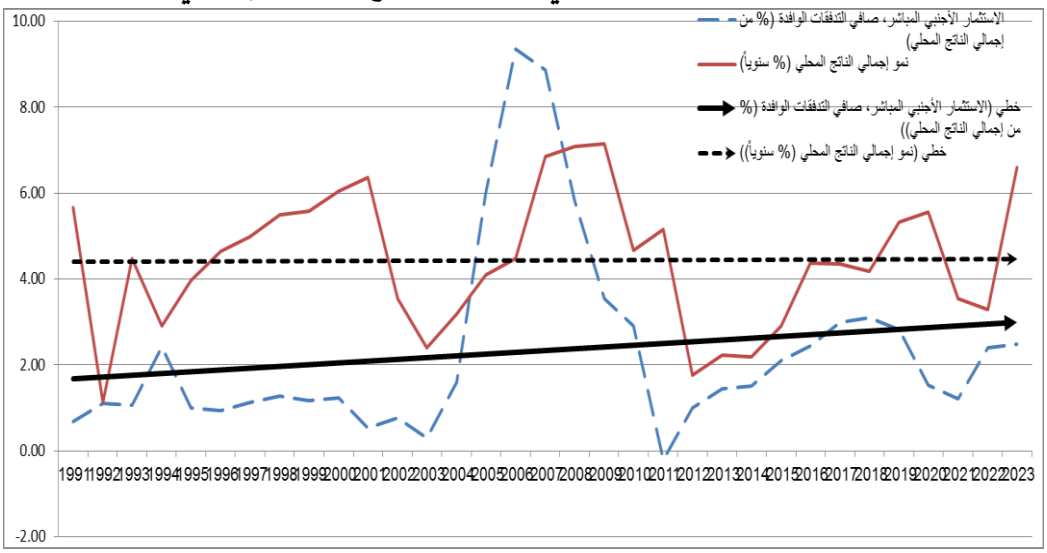

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: data.albankaldawli.org

وفي حين يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا حاسمًا للنشاط الاقتصادي لأي دولة ولزيادة نصيب الفرد من الناتج الحقيقي بفرض زيادة الناتج بمعدل يفوق معدل نمو السكان، وزيادة قدرتها على الانفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية وبرامج الضمان الاجتماعي.....الخ، إلا أن هذا لا يُجسّد بشكل كامل الجوانب الأوسع للرفاهية والنمو الاقتصادي الاحتوائي. ويذهب مؤشر النمو الاقتصادي الاحتوائي للأنكتاد إلى أبعد من ذلك من خلال الجمع بين الناتج المحلي الإجمالي وبيانات الظروف المعيشية والمساواة والاستدامة البيئية. ويركز النمو الاحتوائي على ضمان تقاسم المنافع الاقتصادية على نطاق واسع بين السكان، بدلًا من تركيزها في أيدي الطبقة العليا فقط. أي ان النمو في الناتج المحلى الإجمالي لا يعنى تحقيق نمو اقتصادي احتوائي إلا إذا تحققت عدالة في توزيع ذلك

الناتج ومن ثم المشاركة في جنى الثمار مشاركة عادلة مع ضمان توفير فرص عادلة للمشاركة في تحقيق ذلك الانتاج.

وهو ما يتضح من العلاقة بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي والنسبة العشرية (نسبة اعلى شريحة عشرية من الدخل / ادنى شريحة عشرية من الدخل) كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (2)

العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج والعدالة في توزيع الدخل

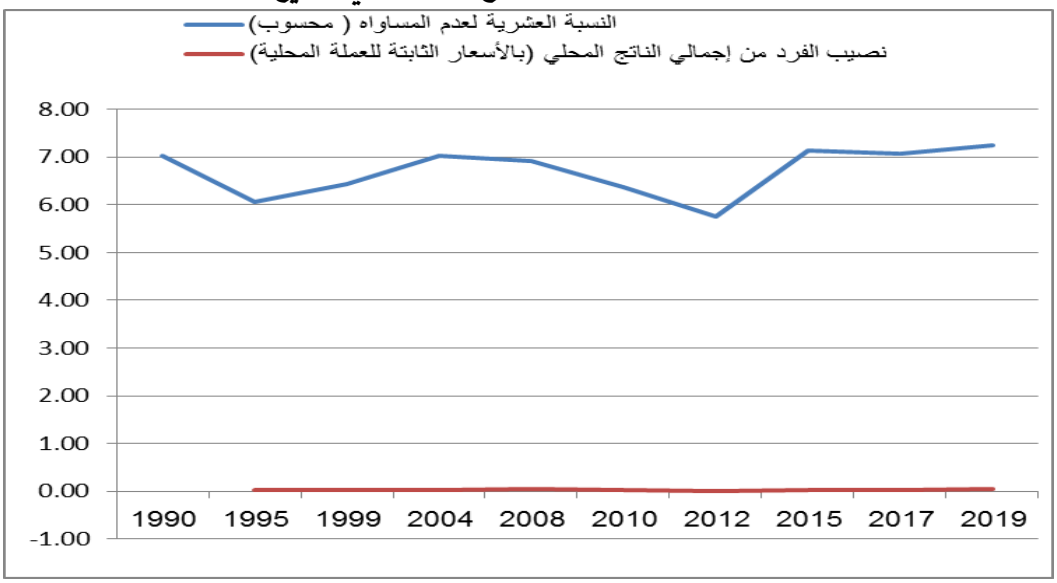

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: data.albankaldawli.org

يتضح من الشكل السابق **عدم تحقيق عدالة توزيع الدخل خلال فترة الدراسة لارتفاع منحنى النسبة العشرية عن منحنى متوسط نصيب الفرد** من الناتج بفارق كبير يعكس التفاوت في توزيع الدخل ولاسيما بعد عام 2012، وهذا قد يشير الى ان النمو لم يكن احتوائي من خلال توفير فرص عمل ومن ثم زيادة المشاركة في تحقيق الناتج والاستفادة من ثماره، أو نتيجة لسياسات توزيع واعادة توزيع الناتج وسياسات الاجور المتحيزة لشرائح معينة والتي تعيق مشاركة كل الشرائح في جنى نمو الناتج ومن ثم عدم تحقق النمو الاقتصادي الاحتوائي.

فقد تحيزت هذه السياسات لصالح الفئة العشرية العليا على حساب الفئة العشرية الدنيا، وبالتالي استمرار تزايد مستوى الفقر الذى تزايد بعد عام 2015 وهو ما يتضح من الشكل رقم (2) بزيادة المساحة الفاصلة بين منحنى النسبة العشرية ومنحنى متوسط نصيب الفرد من

الناتج[3]. وهو ما يدفعنا لبحث اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التشغيل في النقطة التالية.

-الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة التشغيل:

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بالتساؤل عن اثره على معدلات التوظف، على الرغم من أن العلاقة قد تكون معقدة وتختلف باختلاف الدولة والقطاع. وبشكل عام من المتوقع أن يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من التوظيف وفقاً ومبادئ النظرية الاقتصادية، ولكن قد تكون آثاره ايجابية (حال خلق فرص عمل جديدة) او سلبية (في حالة اعتماد الاستثمار الأجنبي الجديد على التكنولوجي العالي)، وفى حال مزاحمة الاستثمار المحلى ومن ثم خفض نشاط الاستثمار المحلى أو خروجه من السوق لانخفاض تنافسية المنتج المحلى مقارنة بالمنتج براس مال اجنبي) أو محايدة (حال تعادل نسبة الاضافة الى العمالة مع نسبة تسريح العمالة في حال المزاحمة)، وقد تكون آثاره فورية أو تدريجية، مع الاخذ في الاعتبار مجال عمل الاستثمار الأجنبي المباشر وفترات الابطاء وفقاً لمبادئ النظرية الاقتصادية. وكما يتضح من الشكل رقم (3) **لا توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي نسبة التشغيل** فكلاهما يتحرك في اتجاه مغاير للآخر، فكما يظهر من خطي الاتجاه العام فبالرغم من اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للتزايد (تزايد محدود) إلا أن إجمالي نسبة التشغيل تأخذ اتجاه نزولي، وهو ما يشير إلي ارتفاع معدل البطالة، وقد تكون هناك علاقة عكسية بين تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر وبين نسبة التشغيل.

الشكل رقم (3)

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة التشغيل

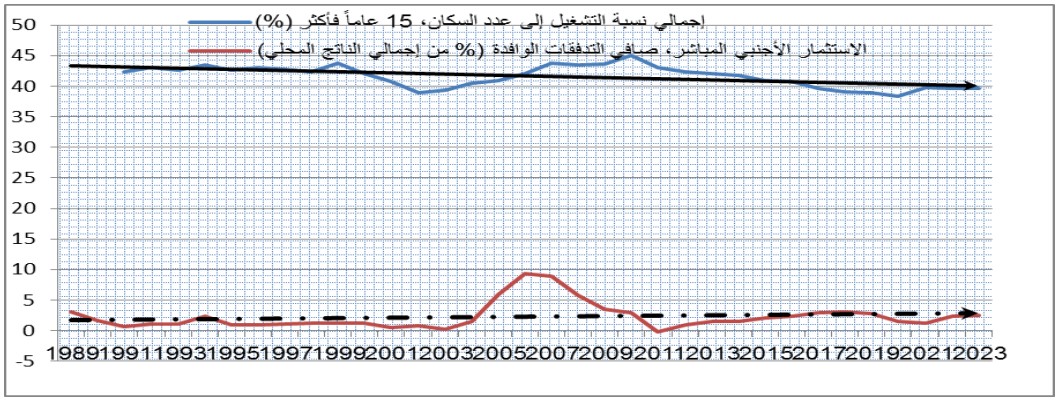

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:
- **بيانات البنك الدولي من: https://data.worldbank.org › indicator**

[3] النسبة العشرية تشير الى دخل اعلى عشر من الافراد (الاغنياء) / دخل ادنى عشر من الافراد (الفقراء)، أما متوسط نصيب الافراد من الناتج فهي تشير الى الدخل العادل (الدخل وفق عدالة التوزيع).

- **الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشر العددي للفقر:**

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر عمومًا ارتباطًا سلبيًا بالفقر وفقاً للنظرية، ما يعني أن زيادة تدفقاته غالبًا ما ترتبط بانخفاض مستويات الفقر. ومع ذلك فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر معقد ويعتمد على عوامل متعددة، منها القدرة الاستيعابية للبلد، ورأس المال البشري، والبنية التحتية وجودة المؤسسات.....الخ، وفقاً لنتائج اغلب الدراسات التطبيقية.

فقد قام **(Nguyen, T. T., & Nguyen, V. C. 2019)** بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر في فيتنام. واستخدمت الدراسة نهج تحليل البيانات المقطعية، حيث تم تحليل بيانات من 63 مقاطعة في فيتنام خلال الفترة من 2005 إلى 2016. واستخدم الباحثان نماذج الآثار الثابتة والعشوائية لتحديد العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات الفقر. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية كبيرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات الفقر، مما يشير إلى أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بانخفاض مستويات الفقر. وكان هذا التأثير أكثر وضوحًا في المقاطعات ذات المستويات الأعلى من رأس المال البشري والبنية التحتية. وأوصت الدراسة بأن يركز صانعو السياسات على تحسين النتائج التعليمية والبنية التحتية لتعظيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومة تهيئة بيئة أعمال مواتية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما حلل كل من **(Ali, S., & Malik, I. A. 2016)**. آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر في باكستان. استخدم المؤلفان بيانات السلاسل الزمنية من عام 1980 إلى عام 2014، وطبقوا نهج الانحدار الذاتي للتأخير الموزع (ARDL) للتكامل المشترك لدراسة الآثار طويلة وقصيرة الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الفقر والتنمية الاقتصادية، مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف. وخلصت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، وتأثير سلبي كبير على الفقر على المدى الطويل. ومع ذلك، وُجد أن الآثار قصيرة الأجل أقل أهمية. وأوصى الباحثون الحكومة بتنفيذ سياسات تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل، لا سيما في القطاعات التي تُولّد فرص

عمل وتُحسّن توزيع الدخل. كما سلطوا الضوء على أهمية الاستقرار السياسي والأطر القانونية القوية لجذب تدفقات مستدامة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويشير الشكل رقم (4) الى العلاقة العكسية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الفقر في مصر خلال فترة الدراسة، ومن الشكل يتضح تصاعد الاتجاه العام للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يأخذ خط الاتجاه العام للفقر اتجاه نزولي، أي انه كلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كلما ولد دخولاً ومن ثم الحد من الفقر. إذن تكمن المشكلة في مدى عدالة توزيع الدخل للتسريع بتحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي.

الشكل رقم(4)

الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشر العددي للفقر

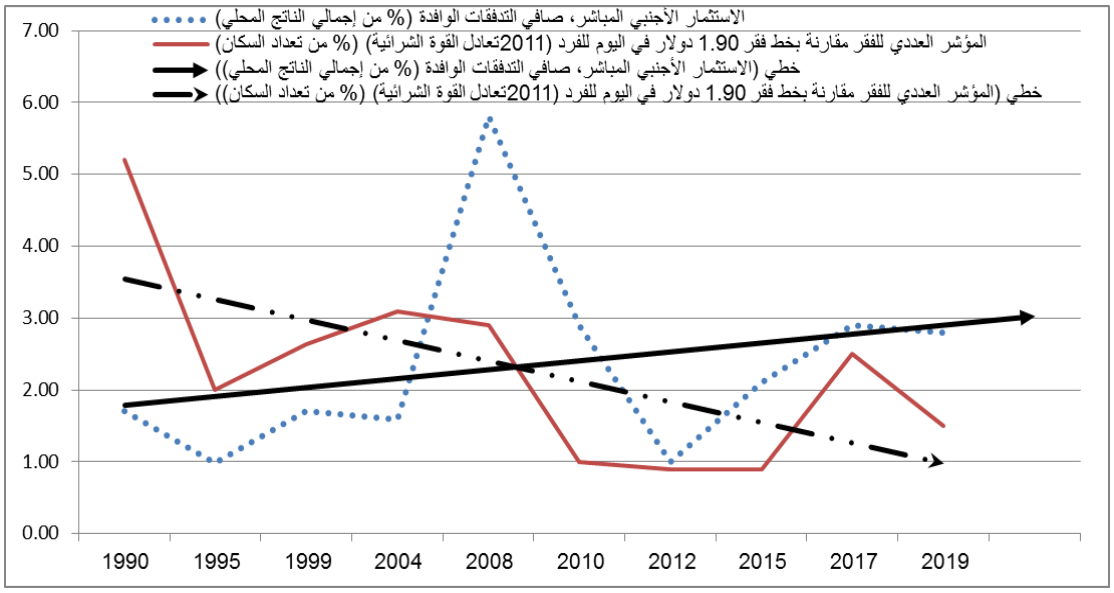

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

- **بيانات البنك الدولي من: https://data.worldbank.org › indicator**

3- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاحتوائي:

ان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير كبير على النمو الاقتصادي الاحتوائي من خلال عدة قنوا ت مثل تكوين رأس المال ونقل التكنولوجيا تعزيز رأس المال البشري (المعرفة والمهارة) وتنافسية الصادرات. وعلى الرغم من الأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول العلاقة الإيجابية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الاحتوائي.

تشير الكثير من نتائج الدراسات التي أجريت في الاقتصاديات الأقل نمواً أنها تميل إلى إظهار علاقة إيجابية بوضوح بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الاحتوائي، بينما لم تجد الأبحاث التي ركزت على الدول المتقدمة فقط أي فائدة للنمو الاقتصادي الاحتوائي للدولة المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر (**Gursoy et al., 2013**).

كما توصلت بعض الدراسات الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعزز النمو الاقتصادي الاحتوائي إلا إذا توافرت شروط اقتصادية معينة في الدولة المضيفة، مثل الحد الأدنى من رأس المال البشري، وسياساتها التجارية ومهارات القوى العاملة وقدرتها الاستيعابية ومستوى تقدم القطاع المالي والبنية الاساسية لديها. ووفقاَ **Agrawal, et.al. (2011)** فإن التنمية الاقتصادية تعتمد على ملاءمة المناخ الاقتصادي. وفي غياب مثل هذا المناخ قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ذا أثر عكسي، ويخنق النمو بدلًا من تحفيزه.

ويشير الشكل رقم (5) الى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤشر المركب للنمو الاحتوائي، ومن الشكل وكما سبق في(ثالثاَ) يتأكد تدني نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(% الناتج المحلى الإجمالي) كما اتسم بالتذبذب صعوداً وهبوطاً خلال فترة الدراسة، وهو ما لا يحقق نمو مستقر. ومن الشكل رقم (5) تتأرجح نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج خلال فترة الدراسة (أي على مدى 34 عام) بين(1-3%) تقريبا باستثناء الفترة من 2006-2008 وهو ما يؤكده خط الاتجاه العام لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم تذبذب مؤشر النمو الاحتوائي إلا انه يأخذ اتجاهاَ صعودياَ على الرغم بطئه وفقاَ وخط الاتجاه العام للنمو الاحتوائي، وايضاَ يوضح الشكل أن مصر لازالت في فخ الفقر ولم تخرج من الحلقة المفرغة للفقر، والذى قد يرجع الى تآكل النمو بسبب تزايد أعداد السكان، أو لسياسات توزيع الدخل الغير عادلة، وما ولدته من تفاوت في توزيع الدخول ومن ثم مستوى المعيشة والرفاهية، حيث يستحوذ 20% من الافراد بمصر على أكثر من 45% من الدخل وفقاَ وبيانات (WDI).

الشكل رقم(5)

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الاحتوائي (المؤشر المركب)

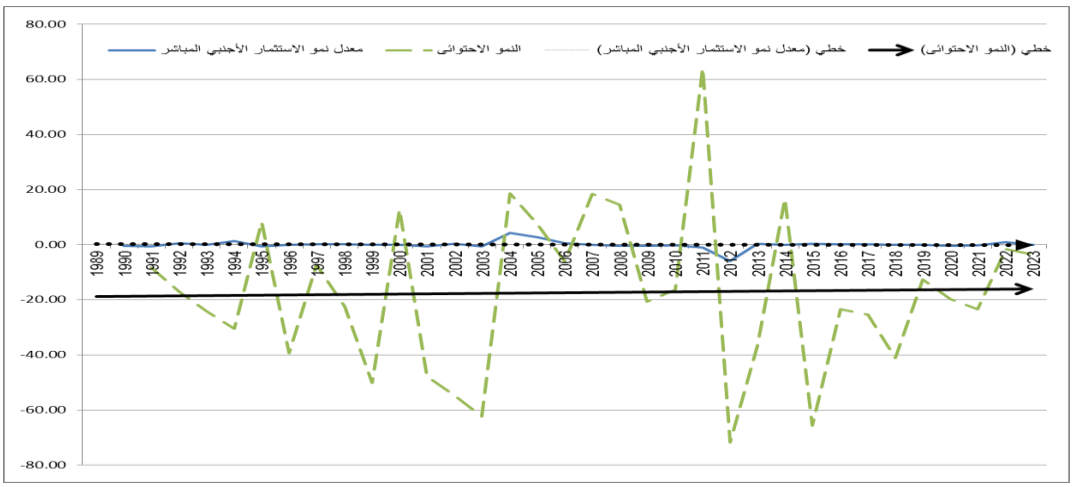

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على:

- بيانات البنك الدولي من: https://data.worldbank.org › indicator

خامساَ: قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة من2023/1991:

تسعى الدراسة إلى تطبيق نموذج تجريبي لقياس أثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاحتوائي، خلال الفترة 2023/1991، وتعتمد على أسلوب تحليل بين بيانات السلاسل الزمنية (تحليل السلاسل الزمنية المجمعة). تم الحصول على البيانات من قواعد بيانات البنك الدولى (WDI).

سيأخذ النموذج العام في الاعتبار كلاً من التأثيرات الزمنية، وذلك للتعبير عن وجود اختلافات غير ملحوظة وغير متجانسة، وأن هذه التأثيرات ستُعامل إما كآثار ثابتة أو كآثار عشوائية.

ويتم ذلك وفق التسلسل التالي:

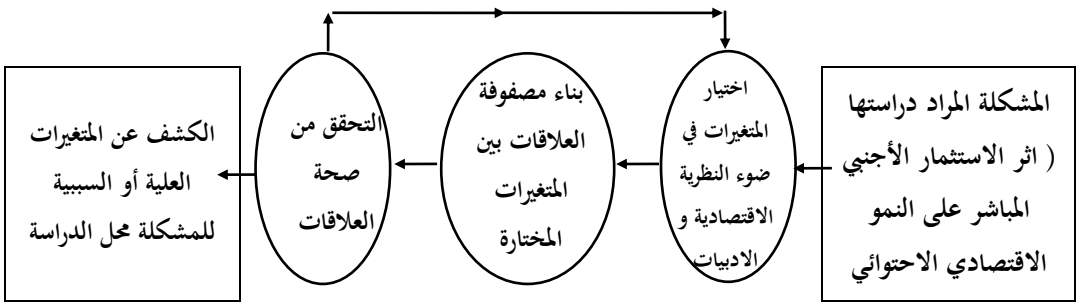

متغيرات النموذج:

في ضوء المشكلة البحثية والتي تم تلخيصها في الاجابة على هل للاستثمار الأجنبي المباشر اثر ايجابى على النمو الاقتصادي الاحتوائي؟ وان كان هناك اثر إيجابي فما هي قوة هذا الاثر؟

وفى ضوء ذلك تتحدد متغيرات الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (2)

متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	تفسير المتغير	اهمية المتغير، توقع العلاقة وفق النظرية الاقتصادية
المتغير التابع	**هو النمو الاقتصادي الاحتوائي والمتمثل في المؤشر المركب الذى يعتمد على منهجية بنك التنمية الأسيوي**	هدف الحكومات والمنظمات الدولية، فهو نمو مقترن بالعدالة والحد من الفقر(نمو اقتصادي احتوائي).
المتغيرات المفسرة: **المتغير المستقل الأساسي**	**الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)**	سد الفجوة بين المدخرات والاستثمار ومن ثم تحقيق نمو احتوائي، نتوقع أثر إيجابي له على النمو الاحتوائي.
المتغيرات المعززة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر	**التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)**	يعكس الاداء الاقتصادي للدولة، ومدى فعالية السياسة النقدية والمالية، نتوقع أثر عكسي على النمو الاحتوائي.
	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	يعكس الكفاءة الانتاجية للدولة، نتوقع اثر إيجابي
	معدل نمو السكان%	المورد الاقتصادي الأساسي ومصدر قوة العمل وكلما ازداد كلما زادت القدرة على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، ولكن على الجانب الاخر يمثل عبء على الجهاز الإنتاجي غير المرن، نتوقع اثر عكسي بسبب انخفاض الانفاق على رأس المال البشرى من صحة، تعليم، تدريب....الخ
	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) (التعميق المالي)	مصدر للاستثمار ومؤشر لعمق القطاع المالي في الدولة، نتوقع اثر إيجابي على النمو الاحتوائي
	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	تشير الى الانفتاح التجاري للدولة ومن ثم قدرتها التنافسية، ولكن نتوقع اثر عكسي بسبب العجز الدائم في الميزان التجاري
	إجمالي تكوين رأس المال (% النمو السنوي)	المحدد الأساسي في كل الادبيات للنمو، نتوقع اثر إيجابي على النمو الاحتوائي

صياغة النموذج:

إن الهدف الأساسي للنموذج هو **استكشاف العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاحتوائي**. ولذلك وطبقاً للأدبيات النظرية والتطبيقية التي تم عرض بعضها فإن النموذج المطبق بهذه الدراسة يربط بين معدل النمو الاحتوائي (المؤشر المركب كمتغير تابع) وبين صافى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(كمتغير مستقل أساسي)، وكل من الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)، التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)، إجمالي تكوين رأس المال (% النمو السنوي)،(متغيرات مستقلة حاكمة ثبت بالدراسات التطبيقية ان الاستثمار الأجنبي المباشر يحقق اثاره الايجابية في حال تحسن هذه المؤشرات ومن ثم تزداد قوة تقديرات النموذج)، معدل التضخم السنوي، معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)، (متغيرات مستقلة تشير الى قوة اقتصاد الدولة)، معدل نمو السكان% (متغير مستقل يشير الى المعنيين بالنمو الاحتوائي).

ويمكن كتابة النموذج على النحو التالي:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6, X_7)$$

$$\bar{Y} = a + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_{7\ldots\ldots+e}$$

متغيرات الدراسة:

Y	.... النمو الاحتوائي.
a	..... المقدار الثابت.
X_1	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي).
X_2	معدل التضخم.
X_3	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً).
X_4	معدل نمو السكان%.
X_5	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي).
X_6	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي).
X_7	إجمالي تكوين رأس المال (% النمو السنوي).
e	المتغير العشوائي
معلمات النموذج	$B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6, B_7$

بيانات النموذج بالملحق رقم (1)

استقرار متغيرات الدراسة:

لدراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية لابد من استعمال اختبار جذر الوحدة والمتمثل في اختبار ديكى فولر (ADF) فيلر بيرون (PP) وكانت النتائج على النحو التالى:

جدول رقم(3)

نتائج اختبار استقرار البيانات

(ADF)				pp				
عند الفرق الأول		عند المستوى		عند الفرق الأول		عند المستوى		
Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	
0.000	-9.716	0.140	-1.429	0.000	-13.898	0.000	-4.991	Y3
0.000	-8.619	0.000	-4.632	0.000	-21.949	0.000	-4.629	X1
0.000	-7.589	0.000	-6.237	0.000	-22.177	0.000	-6.237	X2
0.000	-8.609	0.187	-1.260	0.000	-8.609	0.187	-1.260	X3
0.001	-3.744	0.497	-0.487	0.011	-2.611	0.060	-1.869	X4
0.000	-8.284	0.000	-3.881	0.000	-15.811	0.000	-3.851	X5
0.000	-5.858	0.000	-4.482	0.000	-12.895	0.000	-4.542	X6
0.000	-6.794	0.000	-4.816	0.000	-13.860	0.000	-4.888	X7

يوضح الجدول نتائج اختباري **Phillips–Perron (PP)** و **Augmented Dickey–Fuller (ADF)** للتحقق من مستوى استقرارية متغيرات الدراسة. وتُظهر النتائج أن معظم المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث لم تكن قيم الاحتمالية (Prob.) أقل من 0.05 في اختبار ADF لمتغيرات Y1 ، Y2، Y3، X3، وX4، مما يشير إلى وجود جذر وحدة وعدم الاستقرار في هذه المتغيرات عند المستوى. في المقابل جاءت نتائج اختبار PPأكثر قوة في الكشف عن الاستقرار عند المستوى لبعض المتغيرات مثل Y1 (0.003) و X4 (0.060) و X5 و X6 وX7، ما قد يرجع إلى خصائص الاختبار ذاته.

إلا أن النتيجة الحاسمة تظهر عند الفرق الأول، حيث أظهرت جميع المتغيرات دلالة معنوية قوية في كلا الاختبارين (PP) و (ADF) عند مستوى دلالة 1%، **وهو ما يشير إلى أن جميع المتغيرات تصبح ساكنة عند الفرق الأول**. وبناءً على هذه النتائج، فإن جميع المتغيرات تُعد من درجة تكامل I(1) ، مما يتيح إمكانية استخدام نماذج تحليل مثل نموذج **(ARDL)** لمعالجة العلاقات طويلة الأجل بينها.

نتائج تقدير النموذج:

تشير نتائج نموذج ARDL إلى أن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية مرتفعة، حيث بلغ معامل التحديد (R-squared) 0.948، وهو ما يعني أن نحو 94.8% من التغيرات في النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج . كما أوضحت النتائج معنوية النموذج ككل من خلال قيمة F البالغة 11.407، بالإضافة إلى أن قيمة دربين–واتسون 2.103 مما تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج كما يتضح من الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

نتائج نموذج الانحدار الخطى المتعدد بأستخدام نموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y (-1)	-0.361	0.150	-2.404	0.033
X1	0.094	0.023	4.051	0.002
X2(-2)	-0.357	0.045	-7.878	0.000
X3(-2)	6.893	2.617	2.633	0.022
X4(-1)	-219.638	35.957	-6.108	0.000
X5(-1)	-0.604	0.504	-1.198	0.254
X6(-2)	2.814	0.531	5.301	0.000
X7	1.755	0.268	6.538	0.000
C	103.777	22.864	4.539	0.001

R-squared	0.948	Mean dependent var	-18.278
Adjusted R-squared	0.864	S.D. dependent var	29.602
S.E. of regression	10.898	Akaike info criterion	7.884
Sum squared resid	1425.108	Schwarz criterion	8.800
Log likelihood	-106.146	Hannan-Quinn criter.	8.188
F-statistic	11.407	Durbin-Watson stat	2.103
Prob(F-statistic)	0.000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection

$$Y^* = 103.7 + 0.094\,X_{1t} - 0.357X_{2t-2} + 6.893X_{3t-2} - 219.63X_{4t-1} - 0.604X_{5t-1} + 2.814X_{6t-2} + 1.755X_{7t}$$

- تفسر المتغيرات المستقلة (94%) من التغير الكلي في المتغير التابع (النمو الاقتصادي الاحتوائي). وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في النموذج. وقد بلغت قيمة

$R^2 = 94.8\%$ وهذا يشير الى دقة تقديرات النموذج فى الاجل القصير ودقة التنبؤ فى الاجل الطويل.

- أظهرت نتائج الجدول رقم (4) أن هناك عدة متغيرات لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%. فقد جاء تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بتأخير عام إيجابيًا ومعنويًا بمعامل انحدار 0.094. أي ان تغير في الاستثمار الأجنبي بمقدار الوحدة يؤدى الى تزايد النمو الاحتوائي بمقدار 0.09 وتعد هذه النسبة منخفضة وقد يرجع ذلك الى طبيعة القطاعات التي يتوجه اليها الاستثمار الأجنبي المباشر مثل قطاع البترول الذى يستحوذ على 36.8% يليه قطاع الخدمات 35.3% من أجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث القيمة المضافة المنخفضة، وانخفاض المساهمة في العمالة المحلية ولا سيما قطاع البترول. مقابل 16.5% لقطاع الصناعة، 0.02% لقطاع الزراعة وهى القطاعات الاعلى قيمة مضافة والاعلى مساهمة في العمالة، وفقاً وبيانات البنك المركزي المصري عام 2021./2020
- أما إجمالي تكوين رأس المال فقد أظهر تأثيرًا إيجابيًا معنويًا بمعامل انحدار 1.755 أي ان زيادة بمقدار الوحدة تؤدى الى زيادة بمقدار 1.75 في النمو الاحتوائي وهى نسبة مرتفعة، وهو ما يؤكد على اهمية التكوين الرأسمالي للدولة ويتفق مع مبادى النظرية الاقتصادية.
- كذلك أظهرت التجارة الخارجية اثر إيجابي معنويًا بفترتي إبطاء بمعامل انحدار 2.814 ، ويعنى ذلك ان زيادة حجم التجارة بوحدة سيؤدى الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار 2.814 أي زيادة مضاعفة.
- أما التضخم كان له تأثير سلبي ومعنوي بفترتي ابطاء بمعامل انحدار 0.357- أي ان ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار الوحدة يؤدى الى تراجع النمو الاحتوائي بمقدار 0.36، وقد يرجع ذلك الى انخفاض القدرة الشرائية للدخل وتوجه النسبة الاكبر منه الى الاستهلاك وبالتالي الحد من الادخار المصدر الأساسي للاستثمار، اضافة الى اثر التضخم السلبى على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم الاثر السلبى على الاستثمار المحلى وعلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- في المقابل لم يظهر الائتمان المحلى المقدم الى القطاع الخاص اى تأثير معنوى على النمو الاقتصادى الاحتوائى فلم يكن معامل هذا التغيير دال احصائياً عند مستوى معنوية 5%. وهذا عكس مبادئ النظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات التطبيقية وقد

يرجع ذلك الى توجه الائتمان الى قطاعات غير منتجة كالمضاربة أو القطاع العقارى مثلاً.

- للناتج المحلى الاجمالى اثر سلبى على النمو الاحتوائى، وقد يرجع ذلك الى عدم عدالة توزيع الناتج على العناصر التي ساهمت في الانتاج لصالح الشريحة العشرية العليا التي تستحوذ على اكثر من سبع اضعاف دخل العشر الادنى دخلاً من الافراد، او الخمس الاعلى التي تستحوذ على ما يقرب من خمس اضعاف دخل الخمس الادنى من الافراد (وفق بيانات WBI 2019)، وقد يؤدى ذلك الى انخفاض الطلب للشرائح منخفضة الدخل مما يؤدى تعرض الاقتصاد الى موجة من الكساد ومن ثم اثر عكسي على النمو. وهذا ما دفع الى الاهتمام بالنمو الاقتصادي الاحتوائي بدلا من النمو الاقتصادي الذى قد يتحقق بالفعل ولكن لسوء توزيع الدخل يتآكل هذا النمو بمرور الوقت نتيجة للأثر العكسي لسوء توزيع الدخل على النمو الاقتصادي.

وبشكل عام يتبين من النتائج أن العوامل الأكثر تأثيرًا في تفسير النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة هي الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو السكان، إجمالي تكوين رأس المال، التجارة، والتضخم، في حين لم تثبت باقي المتغيرات أهميتها الإحصائية ضمن النموذج.

اختبارات جودة النموذج:

جدول رقم (5)

نتائج اختبار Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.187	Prob. F(2,10)	0.345
Obs*R-squared	0.316	Prob. Chi-Square(1)	0.574

تشير نتائج اختبار Breusch-Godfrey لوجود الارتباط الذاتي إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي حتى التباطؤ الثاني. حيث أن كل من إحصائية F (القيمة الاحتمالية = 0.345) وإحصائية Obs*R-squared (القيمة الاحتمالية = 0.574) أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي. وبالتالي، فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي، مما يعزز من كفاءة ودقة التقديرات الإحصائية في النموذج.

جدول رقم(6)

نتائج اختبار (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	1.120	Prob. F(1,29)		0.299
Obs*R-squared	1.153	Prob. Chi-Square(1)		0.283

تشير نتائج اختبار التباين غير المتساوي (ARCH) إلى عدم وجود مشكلة التباين غير المتساوي في النموذج. حيث أن كل من إحصائية F (القيمة الاحتمالية = 0.299) وإحصائية Obs*R-squared (القيمة الاحتمالية = 0.283) أكبر من مستوى الدلالة 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تباين غير متساوٍ. وعليه، يمكن القول إن النموذج لا يعاني من مشكلة التباين غير المتساوي، مما يدعم استقرار التباين في الأخطاء ويُعزز من موثوقية التقديرات الإحصائية.

كما تشير نتائج اختبار Jarque-Bera إلى أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.594 وهي أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرضية الصفرية. كما أن قيم الالتواء والانبساط تقع ضمن النطاق المقبول إحصائيًا وتعزز هذا الاستنتاج وبالتالي فإن النموذج يتمتع بخاصية التوزيع الطبيعي للبواقي، مما يدعم صحة ودقة التقديرات كما يتضح من الشكل رقم (1) بالملحق.

سادساً: النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

أولاً: النتائج:

1. للاستثمار الأجنبي المباشر اثر إيجابي على النمو الاحتوائي، ولكن هذا الاثر ضعيف ومحدود، قدر من خلال النموذج بـ 0.094، أي ان زيادة بمقدار الوحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدى الى زيادة النمو الاحتوائي بمقدار 0.094
2. أما إجمالي التكوين الرأسمالي أظهر اثر إيجابي معنويً بمعامل انحدار 1.755، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية فكلما زاد رصيد الدولة الصافي من التكوين الرأسمالي زادت قدرتها الانتاجية والتشغيلية واستقرارها الاقتصادي، وهذا له اثر إيجابي على النمو الاحتوائي وعلى جذب رأس المال الأجنبي.

3. كذلك أظهرت التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي) بفترتي إبطاء وهى مؤشر للانفتاح على العالم الخارجي أثر إيجابي معنوي بمعامل انحدار 2.8 على النمو الاقتصادي الاحتوائي، ويرجع ذلك الى زيادة العلاقات التجارية الدولية للدولة، وامتلاك الدولة بنية لوجستية تجارية وهو ما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر للتدفق داخل الدولة ومن ثم زيادة معدل النمو الاحتوائي.

4. يوجد أثر سلبى لمعدل نمو السكان بفترتي ابطاء على النمو الاحتوائي، رغم ان السكان هم المصدر الأساسي لقوة العمل وهو أهم عنصر إنتاجي، إلا ان زيادته بمعدلات تفوق او تقترب من معدل نمو الناتج يكون له اثر سلبى على النمو الاحتوائي لامتصاصه النمو في الناتج، وزيادة الطلب الاستهلاكي (سلعي وخدمي)، ومن ثم الحد من الادخار المحلى ومن انخفاض القدرة على الاستثمار بتمويل محلى فانخفاض الناتج ...الخ ، أضافة الى الضغط على المرافق الاساسية والمطالبة بمزيد من الخدمات العامة والحد من قدرة الدولة على زيادة الاستثمارات العامة، ومن ثم الاستمرار في الحلقة المفرغة للفقر.

5. أما التضخم كان له تأثير سلبي ومعنوي بفترتي ابطاء بمعامل انحدار −0.357. أي ان ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار الوحدة يؤدى الى تراجع النمو الاحتوائي بمقدار 0.36، اضافة الى اثر التضخم السلبى على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم الاثر السلبى على الاستثمار المحلى وعلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6. كذلك لم يكن للائتمان المحلى للقطاع الخاص أثر معنوي على النمو الاحتوائي. وقد يرجع ذلك الى ان الائتمان المحلى الموجه للقطاع الخاص يتجه الى استثمارات غير منتجة كالاستثمار العقارى مثلاً، أو الى استثمارات تعتمد على استيراد المواد الخام والى مزيد من موارد الطاقة مثل صناعة الحديد والصلب، والذى زيادة الواردات وبالتالي زيادة المسحوبات من تدفق الدخل للخارج، وبالتالي تعزيز النمو في الخارج وعدم معنوية الاثر على النمو الاحتوائي بمصر

ثانياَ: التوصيات:

1- استمرار الترويج لعوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر، واعتماد الحكومة حزمة من السياسات والإجراءات الكفيلة بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى

القطاعات ذات المردود الاقتصادي الاعلى (القطاع الصناعي)، حيث أثبتت الدراسة العلاقة الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الاحتوائي.

2- العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة التجارب الناجحة في مجال توفير المناخ المناسب للاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية مثل تجارب دول جنوب وشرق آسيا .

3- التنسيق بين كل من السياسة النقدية والمالية للحد من التضخم لا ثره السلبى على النمو الاقتصادي الاحتوائي ، إضافة الى أهمية التوعية المجتمعية للحد من الأنفاق الاستهلاكي غير الضروري ولاسيما على السلع المستوردة لخفض الطلب ومن ثم تخفيض معدل التضخم ودعم المنتج المحلى.

4- العمل على زيادة الانفتاح التجاري من خلال العمل على زيادة الصادرات لتحسين قيمة العملة المحلية للتأثير القوى لسعر العملة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- استخدام السياسة الائتمانية لتوجيه الائتمان الموجة إلى القطاع الخاص إلى القطاعات الإنتاجية ذات المردود الاقتصادي الأعلى .

6- على مدار السنوات السابقة تبنت الدولة سياسة الحد من الزيادة السكانية ولم توت ثمارها ولازالت وفقا ونتائج التحليل القياسي بالدارسة ذات اثر سلبى على النمو الاحتوائي لذلك نوصى بتوجيه نفقات الحد من الزيادة السكانية إلى التدريب والتعليم ورفع مهارات العنصر البشرى لزيادة مساهمته في العملية الإنتاجية وزيادة انتاجية العاملين بالفعل ، واكسابهم مهارات تناسب الأسواق العالمية وليست المحلية فقط.

ثالثاً: نقاط بحثية مقترحة :

من خلال الدراسة برز اهمية دراسة :

1- اثر الاستثمار الاجنبى المباشر على واردات الطاقة.

2- العلاقة بين الائتمان المحلى الموجه الى القطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي الاحتوائي

3- اثر الاستثمار الاجنبى المباشر على عدالة توزيع الدخل.

المراجـــع:

أ/ المراجع باللغة العربية:

- حسب الله أميرة .(2005). " **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة (تركيا– كوريا الجنوبية – مصر)**"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص44.
- المولى اسامة .(2019). " استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، **JCES**،العدد الثالث، 2019.
- البنك المركزي المصري "**التقرير السنوي**"، أعداد مختلفة.
- جمعـــة حجـــازي، "**مفـــــاهيم التنميـــــة**"، www.ina– syrie.com/tbl_images/file0473.pdf .
- داود على،....واخرون.(2015). "عن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نمو إنتاجية الصناعات التحويلية في الأردن للفترة 1995–2015"، **دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 42، العدد، 2015.
- خضير حلا ، أحمد موفق(2010)." الاستثمار الأجنبي واثره في البيئة الاقتصادية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، جامعة بغداد، العدد 80، 2010.
- عبدالسلام رضا.(2006) ،"**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة , دراسة مقارنة لتجارب دول جنوب شرق اسيا وامريكا اللاتينية**", جامعة المنصورة ,كلية الحقوق, قسم الاقتصاد والمالية العامة، 2006.
- عمار سامية .(2005). "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر**", سلسلة اوراق بحثية, العدد 23, قسم الاقتصاد, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة، 2005.
- – سليمان، سلوى، (2013). **النمو الاحتوائي: بين النظرية والحالة المصرية، المؤتمر السنوي الثاني – إدارة التحول في مصر: رؤى سياسية واقتصادية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- بخاري عبلة. "**التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**"، الجزء الثالث، www.faculty.mu.du.sa.
- لطفي **على.(2003)**. "**محاضرا ت في التنمية الاقتصادية**"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003.

- لطفي علي.(2007). "واقع ومستقبل الاستثمار في مصر ،**المؤتمر السنوي الثاني عشر**"، جامعة عين شمس، دار الضيافة، ديسمبر 2007.
- النجار فريد.(2000)."**الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
- الخربوطلي ماجد محمد يسري (2019)، ركائز النمو الاحتوائى في مصر، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجار**, Volume 49, Issue 3, October 2019, Page 351-390.
- زيان، محمد (2004). "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**.
- عجمية، الليثي.(2003). "**التنمية الاقتصادية- مفهومها- نظرياتها- سياساتها**"، الدار الجامعية، 2003.
- عجمية ، ....وأخرون.(2010) ،" **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- عبيد عطية.(2002) ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة وإدارة العمال، جامعة حلوان.
- موقع البنك المركزي المصري، https://www.cbe.org.eg.
- نوح على الشياب ، "**عدم الاستقرار السياسي وأثره على النمو الاقتصادي حالة الأردن**" ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اليرموك.

ب/ المراجع باللغة الانجليزية:

- Ali & Son. (2007). "Measuring Inclusive Growth"**, Asian Development Review (ADR)**, World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., vol. 24(01), pages 11-31.
- Anand.R & et all. (2013)."**Asia Pacific Department Inclusive Growth: measurement and Determinants**", IMF Working Paper.
- AfDB, (2011). "Africa: Inclusive Growth", **Occasional Series**, Vol. 1, Issue 1.
- Agrawal, and,et.al. (2011). "Impact of FDI on GDP: A Comparative Study of China and India"**, International Journal of Business and Management**, 6.10: 71.
- Ahmed.R, Shehab. S. (2024). "Performance Analysis of Inclusive Growth in Egypt", **Journal of the Advances in Agricultural Researches**

(JAAR) ,Article 7, Volume 29, Issue 3, September 2024, Page 428-445

- Ali & Son Jour. (2007),"Defining and Measuring Inclusive Growth: Application to the Philippines", **SSRN Electronic nal**, 24(98):1-44
- Ali, S., & Malik, I. A. (2016)." Impact of Foreign Direct investment on Poverty Reduction in Pakistan". **The Pakistan Development Review**, 55(1), 109-124.
- Ali,I. Juzhong, Z. (2007)**."Inclusive Growth toward a Prosperous Asia: Policy Implication",** ADB Economics Working Paper Series No. 97.

-Abou Ali,S. Et.al. (2013) "Measuring in Inclusive Growth In Egypt 1991 – 2011 The Fifth Pillar Productivity and Operation ", Paper Presented at **Conference on Managing Transition in Egypt :Political and Economic Vision,** Faculty of Economics and Political Science ,April.

- Ali. I, Son.H. (2007). **"Defining and Measuring Inclusive Growth: Application to the Philippines**," ADB Economics Working Paper Series 98, Asian Development Bank.
- Isaac K. Ofori & et al.(2023). "**Towards Sustainability: The Relationship Between Foreign Direct Investment",** Economic Freedom and Inclusive Green Growth, " Working Papers 23/023, European Xtramile Centre of African Studies (EXCAS).
- Ianchovichina E. and Lundsrom S.(2009). **"Inclusive Growth Analytics: Framework and Application**",Policy Research Working Paper, World Bank, Washington DC.

-International Policy Centre for Inclusive Growth.(2013). Working Papers are available online at **www.ipc-undp.org.**

- Khan, A., & et al. (2016). "a Measurement and Determinants of Inclusive Growth: A Case Study of Pakistan (1990-2012)", **The Pakistan Development Review**, 55:4 Part II, pp. 455–466.

-Klasen S. (2010)."**Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definition, Open Questions, and Some Constructive Proposals**", ADB Sustainable Development ,Working Paper Series,No.12.

-Kang.H, & et al. (2021). **"When Does Foreign Direct Investment Lead to Inclusive Growth?"**, International Center for Public Policy Working Paper Series, at AYSPS, GSU , International Center for Public Policy, Andrew Young School of Policy Studies, Georgia State University.

-Kakwani. N, and Pernia. E. (2000). "What is Pro-poor Growth?". **Asian Development Review**, N18(1).

- McKinley, T. (2010**)."Inclusive Growth Criteria and Indicators: An Inclusive Growth Index for Diagnosis of Country Progress"**, ADB Sustainable Development Working Paper Series, No. 14. Mandaluyong City, Philippines, Asian Development Bank.

- Nkoro, E., & Uko, A. K. (2022). "Foreign Direct Investment and Inclusive Growth: The Role of the Financial Sector in Development". **International Journal of Economic Sciences**, 11(2), 144-162.
-Nguyen, T. & Nguyen, V. (2019)."The Impact of Foreign Direct Investment on Poverty Reduction in Vietnam". **Journal of Asian Economics**, 63, 1-13.
-OECD (2016)**."The Governance of Inclusive Growth"**, OECD Publishing, Paris.
- Oluseye,c, and Gabriel. (2017) "Determinants of Inclusive Growth in Nigeria: An ARDL Approach", **American Journal of Economics**, 7(3): 97-109.
- Omar, Noha S.(2018**).'**Measuring Inclusive Growth In Egypt Over Decade", **Egyptian Journal of Development and Planning**, Volume 26, Number 1, National Planning Institute, Cairo.
- Ranieri R. & Ramos, R. .(2013) "**After All, What is Inclusive Growth**?" The International Policy Centre for Inclusive Growth, No.188.
- UNCTAD **,"world Investment Report**, Reforming International Investment Governance", United Nation, New York & Genève, 2015.

-- World Bank. (2009). "What is Inclusive Growth?" World Bank Note. https:// worldbank.org,
.
- YaoY (2021)."**Foreign Direct Investment and Economic Growth: A Panel Data Analysis.**
- https://data.worldbank.org.
- http://www.undp.org/africa/poverty.shtml.
- https://digitalcommons.bryant.edu/eeb/vol14/iss1/2/.
- https://www.adaa.gov.sa/wp-content/uploads/2024/06/.

الملاحق

الجدول رقم (1)
متغيرات الدراسة

السنوات	النمو الاحتوائى المركب	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	التضخم (% سنويا)	معدل نمو اجمالى السكان	معدل نمو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% النمو السنوي)
1991	-17.11	0.68	1.13	16.13	0.03	-0.14	62.84	-3.75
1992	-24.30	1.10	4.47	18.35	0.02	0.01	59.31	0.77
1993	-30.50	1.06	2.90	8.43	0.02	0.07	55.93	-15.69
1994	8.23	2.42	3.97	8.45	0.02	0.17	50.63	15.17
1995	-39.28	0.99	4.64	11.40	0.02	0.17	50.25	13.16
1996	-7.22	0.94	4.99	7.11	0.02	0.12	46.95	28.20
1997	-22.41	1.14	5.49	9.88	0.02	0.09	43.74	22.84
1998	-50.22	1.27	5.58	2.38	0.02	0.17	41.93	-21.87
1999	12.71	1.17	6.05	0.92	0.02	0.12	38.36	13.07
2000	-47.77	1.24	6.37	3.94	0.02	0.00	39.02	9.02
2001	-54.61	0.53	3.54	1.87	0.02	0.06	39.81	-2.03
2002	-62.44	0.76	2.39	3.17	0.02	-0.01	40.99	7.63
2003	18.66	0.30	3.19	6.78	0.02	-0.01	46.18	-6.16
2004	7.41	1.59	4.09	11.67	0.02	0.00	57.82	6.25
2005	-6.22	6.00	4.47	6.21	0.02	-0.05	62.95	10.29
2006	18.40	9.35	6.84	7.36	0.02	-0.04	61.52	13.33
2007	14.42	8.88	7.09	12.60	0.02	-0.08	65.08	23.76
2008	-20.64	5.83	7.16	12.20	0.02	-0.06	71.68	13.90
2009	-16.28	3.55	4.67	11.19	0.02	-0.16	56.55	-11.46
2010	63.98	2.92	5.15	10.11	0.02	-0.08	47.94	7.86
2011	-71.71	-0.20	1.76	11.66	0.02	-0.06	45.26	-4.46
2012	-36.52	1.00	2.23	19.48	0.02	-0.12	40.71	-24.54
2013	16.65	1.45	2.19	8.71	0.02	-0.04	40.37	-5.26
2014	-65.65	1.51	2.92	11.25	0.02	-0.02	36.92	0.12
2015	-23.46	2.10	4.37	9.93	0.02	0.03	34.85	24.57
2016	-25.34	2.44	4.35	6.25	0.02	0.30	30.25	19.83
2017	-41.22	2.98	4.18	29.52	0.02	-0.21	42.83	15.18
2018	-12.69	3.10	5.33	21.17	0.02	-0.10	45.91	10.94
2019	-19.70	2.83	5.55	13.62	0.02	-0.06	41.12	14.42
2020	-23.41	1.52	3.55	6.18	0.02	0.13	32.13	-20.85
2021	-1.65	1.21	3.29	4.85	0.02	0.09	29.86	-3.06
2022	-3.62	2.39	6.59	10.43	0.01	0.09	36.98	18.24
2023	-38.53	2.48	3.76	24.83	0.02	-0.05	40.44	-21.71

المصدر:- البيانات من WBI متاحة على data.albankaldawli.org

- وموشر النمو الاحتوائى المركب معدل نمو السكان، معدل نمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص حسبت بمعرفة الباحث من بيانات من WBI متاحة على data.albankaldawli.org

الشكل رقم (1)

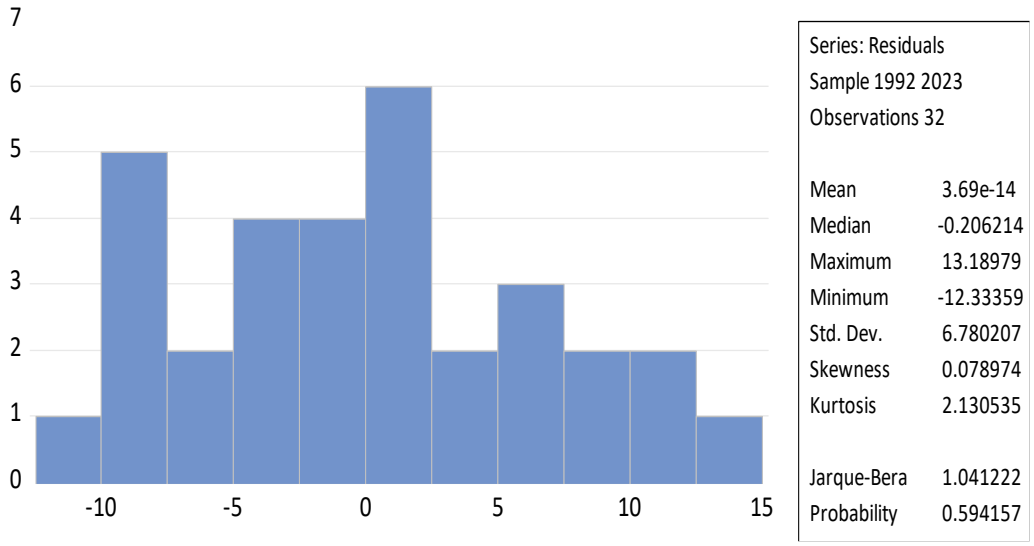
7
6
5
4
3
2
1
0
-10
-5
0
5
10
15
Series: Residuals
Sample 1992 2023
Observations 32
Mean 3.69e-14
Median -0.206214
Maximum 13.18979
Minimum -12.33359
Std. Dev. 6.780207
Skewness 0.078974
Kurtosis 2.130535
Jarque-Bera 1.041222
Probability 0.594157